Journal Of the Iraqia University (73-4) February (2025)

ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

اثر الرقابة المالية على تحسين كفاءة الحكومة في ادارة الموارد المالية العامة

م.م. خلف ابراهيم شلاش الشمري طالب دكتوراه بجامعة طهران بورديس فارابي بايران
أ.م.د. علي مشهدي أستاذ مشارك في جامعة قم الحكومية

The impact of financial control on improving government efficiency in managing public financial resources

Email: khalaf.ibrahem.1981@gmail.com
A.p. Ali Mashhadi
Assistant Professor, Public and International Law Faculty of Law, University of QOM
E-mail: Droitenviro@gmail.com

الملخص

تعد الرقابة المالية أداة أساسية لضمان الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد المالية العامة، وتلعب دورًا مهمًا في تحسين كفاءة الحكومة في تخصيص واستخدام هذه الموارد. من خلال تنفيذ آليات الرقابة المالية، مثل التدقيق الداخلي والخارجي، يمكن للحكومات التعرف على الفجوات والمخاطر المحتملة في عملية إدارة الأموال العامة، مما يسهم في اتخاذ قرارات مالية أكثر فعالية. الرقابة المالية تعمل على تعزيز التوازن بين الإيرادات والنفقات، وتساعد في مواجهة الفساد وسوء الإدارة، مما يعزز الثقة في المؤسسات الحكومية. كما تؤدي إلى تحسين فعالية البرامج الحكومية وخدمات القطاع العام، من خلال التأكد من توجيه الموارد إلى المجالات الأكثر حاجة، تتعدد أساليب الرقابة المالية، بما في ذلك التدقيق المالي، المراجعة المستمرة للإنفاق الحكومي، وتقييم الأداء المالي. في حال تم تطبيق هذه الأساليب بشكل دقيق، فإنها تساعد في تقليل الفاقد المالي، وتزيد من القدرة على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المحددة. بالتالي، يظهر أن الرقابة المالية تشكل عنصرًا حيويًا في تحسين كفاءة الحكومة في إدارة الموارد المالية العامة، حيث تساهم في تحقيق الاستدامة المالية، وتعزز من قدرة الدولة على توفير خدمات عالية الجودة للمواطنين.

الكلمات المفتاحية: الرقابة المالية، ادارة الموارد، المالية العامة، كفاءة الحكومة.

Abstract

Financial control is an essential tool for ensuring transparency and accountability in the management of public financial resources, and plays an important role in improving the efficiency of governments in allocating and using these resources. By implementing financial control mechanisms, such as internal and external audits, governments can identify gaps and potential risks in the process of managing public funds, which contributes to making more effective financial decisions. Financial control works to enhance the balance between revenues and expenditures, and helps combat corruption and mismanagement, which enhances confidence in government institutions. It also leads to improving the effectiveness of government programs and public sector services, by ensuring that resources are directed to the areas most needed. There are many methods of financial control, including financial auditing, continuous review of government spending, and financial performance evaluation. If these methods are applied accurately, they help reduce financial loss and increase the ability to achieve specific economic and social goals. Thus, it appears that financial control is a vital element in improving the efficiency of governments in managing public financial resources, as it contributes to achieving financial sustainability and enhances the state's ability to provide high-quality services to citizens..

Key words: Financial control, resource management, public finance, government efficiency.

المقدمة

تُعتبر الرقابة المالية أحد الركائز الأساسية في دعم الحكومات لتحقيق إدارة فعّالة للموارد المالية العامة، حيث تسهم بشكل مباشر في تحسين الكفاءة والشفافية في عملية اتخاذ القرار المالي. في ظل التحديات الاقتصادية المتزايدة وضغوط الحوكمة الرشيدة، أصبحت الرقابة المالية ضرورة لضمان الاستخدام الأمثل للموارد، وتقليل الهدر، وتعزيز الثقة بين الحكومة والمجتمع.إن تحقيق الكفاءة في إدارة الموارد المالية العامة يتطلب وجود أنظمة رقابية صارمة تراقب وتقيّم العمليات المالية على كافة المستويات، من جمع الإيرادات إلى تخصيص النفقات. كما تلعب الرقابة المالية دورًا رئيسيًا في تعزيز النزاهة ومحاربة الفساد، من خلال الكشف عن المخالفات وضمان الالتزام بالقوانين والتشريعات المالية.ومن خلال الأدوات الرقابية الحديثة مثل التدقيق الداخلي والخارجي، وتقارير الأداء المالي، والشفافية في عرض البيانات، تستطيع الحكومات بناء أنظمة مالية أكثر انضباطًا واستدامة، مما يسهم في تعزيز ثقة المواطنين والمستثمرين بقدرتها على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذا الإطار، يستعرض هذا البحث أثر الرقابة المالية على تحسين كفاءة الحكومة في إدارة الموارد المالية العامة، مسلطًا الضوء على أهم الآليات المستخدمة والتحديات التي تواجهها، بالإضافة إلى دورها في تحقيق الأهداف الوطنية طويلة الأمد.تعد إدارة الموارد المالية العامة واحدة من أهم التحديات التي تواجه الحكومات في العصر الحديث، حيث يتطلب ذلك تحقيق توازن دقيق بين الإيرادات والنفقات لتلبية احتياجات المواطنين وضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومع تعقيد الأنظمة المالية وازدياد المخاطر المرتبطة بسوء الإدارة والهدر المالي، تظهر الحاجة الملحة إلى آليات رقابية فعّالة تعزز من شفافية وكفاءة إدارة هذه الموارد. تنشأ المسألة من كون ضعف الرقابة المالية قد يؤدي إلى انتشار الفساد، تضارب المصالح، والهدر في الموارد، مما ينعكس سلبًا على قدرة الحكومات على تقديم الخدمات العامة بكفاءة. وعلى الجانب الآخر، يُعتبر تطبيق نظم رقابية محكمة أداة جوهرية لضمان تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المالية العامة، وتطوير سياسات مالية مستدامة تساهم في تعزيز الثقة العامة وزيادة الشفافية. لذلك، تتناول هذه الدراسة أهمية الرقابة المالية كوسيلة لتحسين أداء الحكومة في إدارة مواردها المالية، مع التركيز على تحليل دور الأدوات الرقابية في الحد من التلاعب، زيادة الكفاءة، وضمان تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.؟

اولاً. أهمية البحث

تبرز أهمية هذا البحث من خلال التركيز على الدور الحيوي الذي تلعبه الرقابة المالية في تحسين كفاءة إدارة الموارد المالية العامة، وهو جانب أساسي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدول. تتجلى أهمية الرقابة المالية في كونها أداة فعّالة لتعزيز الشفافية، محاربة الفساد، وتحقيق المساءلة في استخدام الأموال العامة.

ثانياً. مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في بيان اثر الرقابة المالية على تحسين كفاءة الحكومة في ادارة الموارد المالية العامه

ثالثاً. اهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:تحليل دور الرقابة المالية في تحسين كفاءة إدارة الموارد المالية العامة: تسليط الضوء على مدى تأثير تطبيق أنظمة الرقابة المالية على تعزيز الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد الحكومية، تحديد الآليات الرقابية الفعّالة: دراسة الأدوات والأساليب الحديثة التي تساهم في تحسين الشفافية والمساءلة في إدارة الأموال العامة. تقليل المخاطر المالية والهدر: توضيح دور الرقابة المالية في الكشف عن المخالفات والحد من الفساد المالي والهدر في الموارد.

رابعاً. منهج البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي والتحليلي للوقائع والتطورات على أرض الواقع للوصول الى اهم الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بالموضوع. و تم تقسيم البحث الى محورين محورين رئيسيين تناول الأول منها تعريف الرقابة المالية والموارد المالية ، في حين تطرق المحور الثاني اثر تلك الرقابة على ألموارد المالية وصولاً الى الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للرقابة المالية والموارد المالية

سيتم تقسيم المبحث إلى مطلبين نتناول في المطلب الاول :معنى الرقابة المالية اما المطلب الثاني فنتناول فيه معنى الموارد المالية وكما يلي

المطلب الاول :الرقابة المالية

لقد شاع استخدام مصطلح الرقابة في الكثير من مؤلفات الفقه القانوني والسياسي والاقتصادي إلا انه لم يأخذ معنى واحد في تلك المؤلفات , وهذا الاختلاف في المعنى لم يقتصر على المعنى الاصطلاحي بل وجد أيضاً في المعنى اللغوي وهو ما سنتناوله في الفرعين الآتيين:

الفرع الأول : الرقابة لغة وردت كلمة الرقابة في اللغة بمعان عدة أهمها الحفظ, الانتظار , الإشراف , الرعاية, وتعني المحافظة على الشيء وصونه , كما تعني المراقبة , الملاحظة , الاحتراز , المراعاة.(١)وتأتي كلمة الرقابة بمعنى الحراسة والرصد والمحاذرة , فالله سبحانه وتعالى رقيب لأنه يحفظ على العباد ويقال راقب الله تعالى , أي خافه وخشيه وفلاناً لا يراقب الله أي لا ينظر إلى عقابه فيركب رأسه المعصية.(٢)والرقيب أسم من أسماء الله الحسنى وهو الحافظ الذي لا يغيب عنه شيء(٣) , والرقيب اسم مصدره رَقب رقوباً ومعناها الحراسة , والرقيب الخادم الذي يحرس المتاع أو نحوه وتعني قوة التوجيه أو السلطة أو التفتيش أو الاختيار.(٤)وقد وردت كلمة الرقيب في القران الكريم في سور عدة: (إن الله عليكم رقيباً)(٥),(أنت الرقيب عليهم وأنت على كل شيء شهيد).(٦)وفي الحديث الشريف (ارقبوا محمداً في أهل بيته) أي أحفظوه فيهم, وفي الحديث (ما من نبي إلا أعطي سبعة نجباء رقباء)أي حفظة يكونون معه.(٧)ومعنى الرقابة عند الغرب ورد في القاموس المزدوج (Dictionary bilingue) , إذ وجد أن الأصل اللغوي للرقابة تتكون من لفظين وهما لفظ (control) ولفظ (role) وتعني تفتيش , مراقبة , ضبط , تدقيق ومراجعة.(٨)

الفرع الثاني : الرقابة اصطلاحاً بالرغم من شيوع استعمال مصطلح الرقابة قانونياً وسياسياً واقتصادياً ألا أن الفقه لم يستقر على معنى محدد لها , فقد عرفت الرقابة فقهاً بتعاريف متعددة ومتنوعة بحسب تصور كل فقيه وفلسفته الفكرية والسياسية متأثراً بالأنظمة والسياسات المتبعة والعلاقة بين السلطات الثلاث داخل الدولة وما تطبقه من تنظيمات إدارية.(٩)سنتعرض في هذا الفرع إلى تعريف الرقابة بصفة عامة ثم إلى تعريف الرقابة المالية بصفة خاصة.تعرف الرقابة بأنها ((التحقق والتأكد من التزام الإدارة بالقوانين والأنظمة والتعليمات في أدائها لعملها لتحقيق الأهداف المرسومة , وفق الخطط الموضوعة بكفاءة وفعالية, والوقوف على نواحي القصور والخطأ ومن ثم العمل على علاجها ومنع تكرارها))(١٠) , وعرفت أيضاً بأنها ((تعني الضبط في أوسع معانيه , والتأكد من مدى تحقيق النشاط الإداري للأهداف المقررة , أي التحقيق من ما يتم انجازه مطابق لما تقرر في الخطة الموضوعية))(١١), وكذلك عرفت بأنها ((التأكد مما إذا كان كل شيء يتم طبقاً للخطط الموضوعة والتعليمات الصادرة والمبادئ المقررة , وذلك لغرض الكشف عما يوجد من نقاط الضعف والأخطاء وعلاجها وتفادي تكرارها))(١٢) وعرفت أيضاً بأنها ((وظيفة تقوم بها السلطة المختصة بقصد التحقق من أن العمل يسير وفقاً للأهداف المرسومة بكفاية , وفي الوقت المحدد)).(١٣)أما بالنسبة إلى تعريف الرقابة المالية فقد وردت عدة تعاريف منها((مجموعة من الإجراءات التي تقوم بها أجهزة معينة , بغية المحافظة على الأموال العامة وضمان حسن تحصيلها وأنفاقها بدقة وفعالية واقتصادية وفقاً لما أقرته السلطة التشريعية بالموازنة والقوانين المالية الأخرى , ووفقاً للخطط الموضوعة للجهات الخاضعة للرقابة))(١٤) وعرفت أيضاً بأنها ((عملية الإشراف والمتابعة من قبل سلطة عليا للتأكد من أن نشاطات أية مؤسسة تسير باتجاه تحقيق أهدافها المحددة مسبقاً))(١٥) وعرفت كذلك بأنها ((الأنشطة التي تركز على تحديد المتحقق ومقارنته بالمخطط في سبيل حصر الفروق وتحديد الانحرافات والوقوف على أسبابها واقتراح معالجتها))(١٦) وعرفت بأنها ((تطبيق المعلومات المحاسبية بغرض التنظيم واختبار ومقارنة وعرض المعلومات الاحصائية الرقمية والمحاسبية المستقاة من جميع السجلات ذات العلاقة لمساعدة المديرين المسؤلين في الرقابة , واتخاذ القرارات اليومية اللازمة للتنفيذ وأجراء العمل))(١٧) , وعرفت من قبل المؤتمر العربي الأول للرقابة المالية لعام ١٩٧٧ بأنها ((منهاج علمي شامل يتطلب التكامل والاندماج بين المفاهيم القانونية والاقتصادية والمحاسبية والإدارية , ويهدف إلى التأكد من المحافظة على الأموال العامة ورفع كفاءة استخدامها وتحقيق الفعالية في النتائج المحققة على أن يقوم بهذه المهمة جهاز مستقل عن السلطة التشريعية وغير خاضع للسلطة التنفيذية))(١٨)وكذلك عرفت بأنها ((مجموعة من عمليات التفتيش والفحص والمراجعة يقصد منها الوقوف على أن كل مشروع من المشروعات الاقتصادية العامة يعمل في الحدود التي تؤكد انه يحقق الغرض الذي انشأ من اجله ولاقتراح الحلول المناسبة التي تقضي على الأسباب التي تعوق تنفيذ هذا الغرض وتحديد المسؤول في حالة الخطأ والتلاعب وأحالته إلى السلطات القضائية المختصة)).(١٩)يلاحظ من التعاريف السابقة أن مفهوم الرقابة تطور ليساير التطورات السياسية والاقتصادية واتساع دور الدولة في النشاط المالي والاقتصادي, إذ أدى اتساع نطاق الرقابة المالية ليشمل كافة الدوائر الحكومية والمؤسسات والشركات التي تملكها الدولة أو تساهم في ملكيتها, إذ إن نطاق الرقابة المالية لم يعد مقتصراً على متابعة التنفيذ وفقاً للقوانين والأنظمة والتعليمات التي تصدر لمعرفة مدى انتظام وكفاية وسائل التنفيذ المعتمدة لتحديد المسؤولية تجاه التقصير والإهمال والخطأ الذي قد يحدث , بل أصبح يستهدف معاونة السلطة التنفيذية على أصلاح النظم والسياسات المالية المطبقة وعلاج ما يترتب عليها من عيوب وأخطاء وثغرات في القوانين والأنظمة والتعليمات , ويلاحظ أيضاً بأنه لا يوجد تعريف جامع ومانع للرقابة المالية , وذلك لتعدد أوجه الرقابة وأجهزتها وكثرة الإجراءات المتبعة للقيام بها , فضلاً عن تنوع أسباب الفساد المالي التي أدت إلى تنوع وتعدد أساليب واليات مكافحتها من خلال الرقابة المالية.مما تقدم يمكننا تعريف الرقابة المالية بأنها ((الوسيلة الفعالة التي تخول أجهزة معينة في الدولة لمراقبة الأموال العامة أنفاقاً وتحصيلاً , إذ تشمل الرقابة كلاً من

الإيرادات والنفقات لغرض المحافظة على الأموال العامة والتأكد من أن العمل يسير بشكل صحيح , مع أعطاء هذه الأجهزة سلطة التوصية باتخاذ القرارات المناسبة)).

الفرع الثالث : أهمية الرقابة تعد الرقابة من العناصر الأساسية للعملية الإدارية التي تشمل التخطيط والتنظيم والتنسيق فضلاً عن الرقابة , وتؤدي الرقابة دوراً مهماً في تحقيق أهداف الإدارة العليا بما تقدمه من خدمات ومعلومات على النحو التالي :تهدف الرقابة إلى التأكد من أن تنفيذ الموازنة العامة يسير وفقاً للإجازة التي منحها البرلمان للسلطة التنفيذية وأجهزتها من أجل المحافظة على الأموال العامة وكفاءة وفعالية استعمالها بما يحقق المصلحة العامة وحماية هذه الأموال من كل تبذير أو سوء استعمال سواء في مجال الإنفاق أو الإيرادات العامة.تتعدى عملية الرقابة مجرد الكشف عن الانحرافات والمشكلات العملية لتشمل جوانب تتعلق بتقييم الاثار وتطوير الأداء الفردي والتنظيمي بشكل يكفل حسن سير الأعمال بكفاية وفعالية الرقابة تضمن استقامة ونزاهة الموظفين والعاملين والتأكد من أدائهم لمهامهم وواجباتهم بكل أمانة واستقامة.تعد الرقابة من أهم الوسائل التي تلزم جميع الموظفين والعاملين باختلاف مواقعهم الإدارية على احترام وتطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات بحسب القانون والدستور.(٢٠)

تساعد الرقابة في الحصول على المعلومات التي تفيد الحكومة في بيان إذا كانت الدوائر الحكومية تتبع السياسات الحكومية ومدى الالتزام بها.

تمكن الرقابة الإدارة من الحصول على بيانات حقيقية وصحيحة تمكنها من اتخاذ القرارات ورسم السياسات المستقبلية.(٢١)

الفرع الرابع : أهداف الرقابة الأهداف بصفة عامة هي الغايات التي يسعى الفرد أو المجتمع لتحقيقها , وهذه الغايات تختلف تبعاً لاختلاف مراحل التطور والنمو التي يمر به المجتمع , والأهداف هي نقطة الانطلاق في التخطيط لأنها تحدد الاتجاه العام للمجهودات الجماعية فإذا لم يكن هناك هدف كان المجهود الجماعي ضائعاً.ولما كانت الأجهزة الإدارية تعد جزءاً من هذا المجتمع فهي ترسم أهدافها بالضرورة في أطار السياسة العامة لهذا المجتمع , بحيث تدور في فلكها ولا تخرج عنها وإلا وضعت نفسها موضع المسائلة, لذا يأتي دور الرقابة كوسيلة لمراقبة مدى تحقيق الأهداف العامة للدولة وفي مواجهة الفساد والأنشطة غير المشروعة.(٢٢)إذ تطورت أهداف الرقابة لتواكب التطورات الحاصلة في مفاهيمها , إذ لم يعد هدفها هو اكتشاف الأخطاء والغش والاختلاس بل تعدى ليشمل أهدافاً أكثر تطوراً ويمكن إيضاح أهداف الرقابة بالاتي:ضمان احترام مبدأ المشروعية وسيادة أحكام القانون , أي ضمان مشروعية أعمال الهيئات المحلية التي تقوم بها وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها , والتأكيد من قيام هذه الهيئات المحلية بأعمالها وفقاً للدستور والقانون , إذ أن على الإدارة المركزية والمحلية واجب العمل بالقوانين والالتزام بأحكامها , فإذا خالفتها اعتبر تصرفها غير مشروع وترتب عليه بطلان أعمالها.(٢٣)مراعاة الاقتصاد التام في النفقات وحسن التصرف في الموارد المتاحة وان كانت هذه النفقات أو الموارد محلية لان الإدارة المركزية مسؤولة عن المال العام سواء كانت ملكيته تعود إلى هيئة مركزية أو محلية , وبالتالي فان عدم خضوع الهيئات المحلية للرقابة قد يؤدي إلى الإسراف في الأنفاق المحلي وتبديد الأموال المحلية في أعمال ومشروعات لا تخدم سكان الوحدة المحلية , مما نادى بعض الفقهاء بان الرقابة على أعمال الهيئات المحلية أداة ضرورية لتحقيق مصالح الأفراد الذين يكونون بحاجة أحياناً إلى الحماية من الهيئات المحلية نفسها.(٢٤)المحافظة على وحدة الدولة السياسية والإدارية والقانونية, وذلك عن طريق أيراد بعض القيود على استقلال الهيئات المحلية خوفاً من أن يؤدي استقلالها المطلق إلى تفتيت وحدة الدولة السياسية والإدارية , وهذا يتطلب وجود رابطة دائمية وقوية تنشأ بين أجهزة الإدارة في المحليات المختلفة والسلطة المركزية , ويعد هذا الهدف من أهم مظاهر الرقابة.(٢٥)التأكد من أن أموال الدولة قد تم التصرف فيها وفقاً للموازنة العامة وفي الحدود المرسومة لها , وان الاعتمادات المالية قد أنفقت فيما خصصت من اجله , وأن الإيرادات تم تحصيلها حسب ما مقرر , وان عمليات تنفيذ النفقات وتحصيل الإيرادات قد تمت وفق الأنظمة والتعليمات السارية المفعول.(٢٦)حماية الصالح العام ويتم عن طريق مراقبة النشاطات وسير العمل وفق الخطة أو البرنامج الموضوع له بشكل تكاملي يحدد الأهداف المرجوة والكشف عن الانحرافات والمخالفات وتحديد المسؤولية.(٢٧)اكتشاف نقاط الضعف والقوة في نظام الإدارة المحلية والعمل على تلافي الأخطاء والحث على الايجابيات مما يساعد على تطوير هذا النظام وتحسينه.(٢٨)على الرغم من الأهداف التي تحققها الرقابة ألا انه يجب أن لا تتجاوز حدوداً معينة , وألا فأنها تؤدي إلى عرقلة النشاط المالي وتؤدي إلى شل حركة الإدارة المحلية والحيلولة دون تنمية قدرات المسؤولين المحليين خشية تعرضهم للمسائلة القانونية , ويجب ان لا تصل الرقابة الى المساس باستقلال مجالس المحافظات, فضلاً عن أن تعدد الأجهزة الرقابية يؤدي تكراراً أو ازدواج أعمال الرقابة سواء كانت من جهاز الرقابي الواحد أو من قبل أجهزة رقابية متعددة.

المطلب الثاني: مفهوم الموارد المالية لغة

يشير مصطلح "الموارد المالية" من الناحية اللغوية إلى المكونات أو المصادر التي توفر المال. فكلمة "موارد" مشتقة من الجذر (وَرَدَ)، وتعني المكان أو المصدر الذي يتم الحصول منه على شيء ما، سواء كان ماديًا أو معنويًا. وهي تدل على الأصول أو الوسائل التي يُلجأ إليها لتحقيق

غاية معينة.٢٩ أما "المالية"، فهي مشتقة من كلمة "مال"، وتشير إلى النقود أو الثروة القابلة للتداول، سواء كانت في شكل نقدي أو أصول ذات قيمة مالية. بذلك، فإن "الموارد المالية" لغويًا تعني المصادر أو الوسائل التي يُتحصل منها على الأموال أو الثروات، سواء كانت هذه الموارد طبيعية، بشرية، أو اقتصادية.،٣٠

الفرع الثاني: مفهوم ألموارد المالية اصطلاحاتُعرَّف الموارد المالية بأنها: "الأموال أو الأصول النقدية وغير النقدية التي تستخدمها الحكومات أو الأفراد أو المؤسسات لتلبية احتياجاتها المختلفة وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، ويتم تحديد قيمتها أو كلفتها بناءً على مصادرها وطريقة إدارتها وكفاءة استخدامها." تتكون الموارد المالية من إيرادات متعددة، مثل الضرائب، الرسوم، القروض، أو عوائد الاستثمار، والتي تمثل شريان الحياة لتحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات، سواء في القطاع العام أو الخاص..٣١الموارد المالية عرّفها بعض الفقهاء بأنها: "مجموعة الأموال والإيرادات التي تحصل عليها الدولة أو الأفراد من مصادر متعددة، والتي تُخصص لإشباع الحاجات العامة والخاصة، وتُدار وفق قواعد وأسس قانونية واقتصادية تضمن استدامتها وتحقيق أهدافها."ويرى آخرون أنها: "كل ما يتعلق بإيرادات الدولة أو الأفراد، سواء كانت نقدية أو عينية، والتي يتم توظيفها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لتغطية النفقات وتحقيق الأغراض المالية والاقتصادية."يتضح من هذه التعريفات أن الموارد المالية تُعنى بإدارة الأموال بما يحقق الكفاءة الاقتصادية، سواء على مستوى الأفراد أو الدول، وهي محور أساسي في تحقيق التوازن المالي والتنمية المستدامة..٣٢

في التعريف القانوني والاستقراء للنصوص الدستورية "دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ في ضوء النصوص الدستورية الواردة في دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، يمكن تعريف الموارد المالية قانونيًا بأنها:"الإيرادات المالية التي تحصل عليها الدولة من مصادرها المتنوعة، سواء كانت طبيعية أو اقتصادية أو ضرائبية، والمخصصة لتمويل النفقات العامة وضمان تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يتماشى مع مبادئ العدالة الاجتماعية والشفافية."وقد أشار دستور العراق لعام ٢٠٠٥ إلى الموارد المالية في عدة مواد تنظيمية، منها– المادة ١١٠ التي تحدد صلاحيات الحكومة الاتحادية، بما في ذلك إدارة الموارد المالية العامة.٣٣– المادة ١١١ التي تنص على أن النفط والغاز يعدان ملكًا للشعب العراقي، مما يعني أن العوائد الناتجة عنهما تدخل ضمن الموارد المالية للدولة.– المادة ١١٢ التي تتعلق بإدارة الإيرادات المالية المتأتية من استخراج النفط والغاز بما يضمن التوزيع العادل لهذه الموارد بين المناطق والمحافظات. من خلال هذا التعريف والاستقراء للنصوص الدستورية، يتضح أن الموارد المالية تمثل شريان الاقتصاد الوطني في العراق، ويتم تنظيمها وإدارتها وفقًا للقوانين لتحقيق العدالة والتنمية المستدامة..٣٤

المبحث الثاني :كيفية التاثير للرقابة المالية على تحسين كفاءة استخدام الموارد المالية العامة

تُعتبر الرقابة المالية أداة أساسية في تحسين كفاءة استخدام الموارد المالية العامة، إذ تساهم في ضمان تخصيص الموارد بشكل يتناسب مع احتياجات الدولة وتحقيق الأهداف التنموية. إن تطبيق الرقابة المالية الفعّالة لا يقتصر على مراقبة النفقات والإيرادات فقط، بل يشمل أيضًا دورًا مهمًا في تحسين جودة الأداء الحكومي، من خلال تقليل الهدر المالي، وضمان العدالة في توزيع النفقات، وتعزيز الشفافية والمساءلة٣٥.في ظل تزايد التحديات الاقتصادية، أصبحت الرقابة المالية ضرورة لتوجيه الأموال العامة نحو المشاريع الأكثر أهمية وأولوية، وتحقيق مبدأ الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة. كما أن الرقابة المالية تسهم في تطوير الأنظمة المالية والمحاسبية في المؤسسات الحكومية، مما يضمن تحسين الكفاءة التشغيلية والحد من الفساد المالي٣٦.في هذا المبحث، سيتم التطرق إلى كيفية تأثير الرقابة المالية في تحسين كفاءة استخدام الموارد المالية العامة، مع التركيز على نقطتين أساسيتين: الأولى هي تقليل الهدر المالي وتحقيق العدالة في توزيع النفقات، والثانية هي تعزيز الشفافية والمساءلة عبر الرقابة المالية.

المطلب الأول: تقليل الهدر المالي وتحقيق العدالة في توزيع النفقات

سيناقش هذا المطلب كيفية تحقيق الرقابة المالية في الحد من الهدر المالي، وتوجيه الموارد إلى المجالات الأكثر أهمية. سيتم التركيز على آليات الرقابة المالية التي تساهم في تحسين تخصيص النفقات وتعزيز العدالة في توزيعها بين مختلف القطاعات والمشروعات. ويتم تقليل الهدر المالي وتحقيق العدالة في توزيع النفقات بواسطة النقاط الاتية :

الفرع الاول تعزيز الرقابة المالية الداخلية والخارجية:تتمثل إحدى الطرق الأساسية لتقليل الهدر المالي في تحسين وتطوير آليات الرقابة المالية، سواء كانت داخلية أو خارجية. في العراق، يعتمد ديوان الرقابة المالية على مراقبة النفقات العامة ويعمل على مراجعة تقارير الجهات الحكومية للتأكد من توافقها مع القوانين واللوائح. من خلال تقييم فاعلية هذه الرقابة، يمكن تحديد مكامن الفساد أو الهدر واتخاذ التدابير اللازمة لتصحيحها. ويعزز هذا الأساس القانوني دور الرقابة الداخلية والخارجية بضمان التزام الإدارات بتنفيذ هذه المستلزمات بطريقة شفافة وعادلة، حيث تعمل الرقابة على مراقبة تطبيق القانون والعرف والعدالة، وتضمن عدم التلاعب أو الإضرار بحقوق الأطراف المعنية.٣٧.

الفرع الثاني : تحسين آليات إعداد الميزانية العامة يمكن تحقيق العدالة في توزيع النفقات من خلال تطوير نظام إعداد الميزانية العامة ليكون أكثر شفافية ودقة. عند تخصيص الموارد للمشروعات، يجب أن تكون الأولوية للمشروعات ذات الأثر الكبير على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. يشمل ذلك تعزيز المشاركة المجتمعية في وضع الميزانية، وتحديد الأولويات بناءً على احتياجات المواطنين، مع مراعاة التوزيع العادل للموارد بين مختلف المحافظات والقطاعات تحسين آليات إعداد الميزانية العامة في العراق يتطلب تطبيق إجراءات متكاملة تهدف إلى تعزيز الشفافية، الكفاءة، والعدالة في تخصيص الموارد المالية. أولاً : يجب أن يكون إعداد الميزانية مبنيًا على بيانات دقيقة وواقعية، مما يستدعي تحسين جمع البيانات والإحصاءات المالية من مختلف القطاعات الحكومية والمحافظات. يتطلب ذلك تحديث الأنظمة المحاسبية الحكومية وتطوير البرمجيات الإلكترونية التي تساهم في توفير تقارير دقيقة وآنية.٣٨ثانيًا : ينبغي تحسين عمليات تحديد الأولويات، حيث يتم تخصيص الموارد للمشروعات الأكثر أهمية وحيوية، مثل التعليم والصحة والبنية التحتية، مع ضمان توزيع عادل بين المناطق والقطاعات المختلفة. لضمان العدالة في توزيع النفقات، يجب على الحكومة إشراك المجتمع المدني في تحديد الأولويات من خلال إجراء مشاورات عامة وفتح قنوات تواصل مع المواطنين.ثالثًا : يجب تعزيز الشفافية في عملية إعداد الميزانية من خلال نشر تفاصيل الميزانية بشكل دوري للجمهور، مما يعزز من مستوى المساءلة. يمكن استخدام منصات إلكترونية لعرض التقارير المالية بشكل مفصل يسهل على المواطنين والجهات الرقابية متابعة كيفية تخصيص واستخدام الأموال العامة٣٩.اخيرًا، يتطلب تحسين آليات إعداد الميزانية العامة في العراق تدريب الكوادر الحكومية على إعداد الميزانيات بطريقة علمية تتسم بالكفاءة والواقعية، مع تطبيق أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال الفرع الثالث : استخدام التكنولوجيا في الرقابة المالية وتعزيز الشفافية والمساءلة :من خلال تطبيق الأنظمة الإلكترونية في تقديم التقارير المالية والتدقيق الإلكتروني، يمكن الحد من الأخطاء البشرية والفساد، وبالتالي تقليل الهدر المالي. يمكن استخدام أدوات مثل برامج المحاسبة الإلكترونية التي تسهل متابعة النفقات العامة وتقارير الإيرادات بشكل مستمر ودقيق استخدام التكنولوجيا في الرقابة المالية يعد من الأدوات الأساسية لتحسين كفاءة الرقابة وضمان الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد المالية العامة. يمكن توظيف التكنولوجيا في الرقابة المالية بعدة طرق،٤٠اما من جانب تحقيق العدالة يتطلب من الحكومة توفير المعلومات الدقيقة للمواطنين بشأن كيفية تخصيص النفقات العامة وتنفيذها. يجب على الحكومة نشر تقارير مفصلة عن الميزانية والنفقات، مما يمكن المواطنين ومنظمات المجتمع المدني من مراقبة كيفية صرف الأموال العامة والمطالبة بالمحاسبة عند الحاجة.الفرع الرابع : إصلاح الهيكل الإداري ومكافحة الفساد المالي من خلال إصلاح الجهاز الحكومي وتحسين كفاءته، يمكن تقليل الفاقد الناتج عن الإدارة الضعيفة، مما يقلل من الهدر المالي. تشمل هذه الإصلاحات تحسين نظم الإدارة المالية في المؤسسات الحكومية، وتدريب الموظفين على كيفية إدارة الموارد المالية بفعالية، وتطبيق معايير تقييم الأداء الحكومي و يعد الفساد من أبرز أسباب الهدر المالي في العراق، لذلك يجب تعزيز آليات مكافحة الفساد بشكل صارم من خلال تفعيل دور هيئة النزاهة والجهات الرقابية الأخرى. مكافحة الفساد تساهم في ضمان تخصيص الموارد المالية في الأماكن الصحيحة وتحقيق العدالة في توزيع النفقات بين مختلف القطاعات والمناطق٤١.من خلال تطبيق هذه الإجراءات، يمكن تقليل الهدر المالي في العراق وتحقيق العدالة في توزيع النفقات بما يساهم في تعزيز كفاءة إدارة الموارد المالية العامة.

المطلب الثاني: تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال الرقابة المالية

سيتناول هذا المطلب دور الرقابة المالية في تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد العامة، من خلال تقارير مالية دقيقة، وتوفير المعلومات اللازمة للمواطنين والهيئات الرقابية، بما يسهم في زيادة الثقة بين الحكومة والمجتمع.المطلب الاول :تقليل الهدر المالي وتحقيق العدالة في توزيع النفقات.

المطلب الثاني تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال الرقابة المالية.

تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال الرقابة المالية يتطلب مجموعة من الآليات التي تضمن اطلاع الجمهور والجهات الرقابية على كيفية إدارة الأموال العامة ومتابعة استخداماتها بشكل دقيق٤٢. اذ يجب على الحكومة والمؤسسات العامة نشر تقارير مالية دورية توضح كيفية تخصيص الموارد والنفقات العامة. هذه التقارير يجب أن تكون مفصلة ومبنية على بيانات دقيقة، وتشمل تفاصيل عن الإيرادات، النفقات، والديون العامة. نشر هذه التقارير يعزز من الشفافية ويسمح للمواطنين والجهات الرقابية بمراجعتها ومتابعتها. والشفافية تتطلب أن تكون المعلومات المالية متاحة بسهولة للجمهور. يمكن استخدام مواقع الإنترنت والمنصات الإلكترونية لنشر التفاصيل المتعلقة بالميزانية العامة، العطاءات الحكومية، والمشروعات الكبرى. إتاحة هذه المعلومات يمكن المواطنين من متابعة كيفية إنفاق الأموال العامة والتأكد من أنها تُستخدم بشكل صحيح٤٣.

الفرع الاول: تعزيز دور الهيئات الرقابية:الهيئات الرقابية مثل ديوان الرقابة المالية يجب أن تتمتع بالاستقلالية والقدرة على فحص السجلات المالية الحكومية دون تدخل. ينبغي لها أن تكون قادرة على نشر تقاريرها بشكل علني حول أي مخالفات أو اختلالات مالية قد تكون موجودة، مما يعزز المساءلة ويزيد من ضغط الشفافية.

الفرع الثاني : مراجعة وتدقيق التقارير المالية لضمان موثوقية هذه التقارير، يجب أن تتم مراجعتها وتدقيقها من قبل هيئات رقابية مستقلة مثل ديوان الرقابة المالية. يتم فحص دقة البيانات المالية، ومدى التزام الحكومة بالأنظمة واللوائح المالية. كما يشكل إشراك المجتمع المدني في عملية الرقابة المالية جزءًا أساسيًا من ضمان المساءلة. من خلال السماح للمنظمات غير الحكومية والمواطنين بالمشاركة في عمليات المراجعة والمتابعة، يتم تعزيز الرقابة الشعبية على الموارد العامة. يمكن للمجتمع المدني مراقبة المشروعات الحكومية والتأكد من أنها تخدم مصالح المواطنين بشكل عادل. و يمكن للحكومات تقديم آليات فعالة للمواطنين للتقدم بشكاوى بشأن سوء استخدام الأموال العامة أو الفساد المالي. تفعيل هذه الآليات يسمح بالتحقيق في الشكاوى بشكل مستقل ويعزز المساءلة. كما يمكن إنشاء لجان تحقيق مستقلة تراجع الأنظمة المالية وتحاسب المسؤولين عن أي سوء استخدام للموارد٤٤.كما تعزز الرقابة المالية من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة التي تشمل الشفافية في اتخاذ القرارات، المساءلة عن الأداء المالي، وضمان تخصيص الموارد بشكل عادل. عندما تطبق هذه المبادئ، يصبح المسؤولون الحكوميون ملزمين بإجراء تقييمات منتظمة لأدائهم المالي وتقديم التقارير اللازمة للمجتمع٤٥.من خلال تطبيق هذه الآليات، يمكن تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الأموال العامة، مما يسهم في تحسين كفاءة استخدام الموارد المالية العامة ويقلل من الفساد المالي.

الخاتمة:

في ختام هذا البحث، يتضح أن الرقابة المالية تعد من أهم الأدوات التي تساهم في تحسين كفاءة الحكومة في إدارة الموارد المالية العامة. من خلال تحسين آليات الرقابة، يمكن تحقيق مجموعة من الفوائد الحيوية مثل تقليل الهدر المالي، تعزيز الشفافية، وزيادة المساءلة في التعامل مع الأموال العامة. كما أن استخدام التكنولوجيا في الرقابة المالية يعزز من دقة البيانات ويساعد في الكشف المبكر عن المخالفات المالية، مما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز الثقة في المؤسسات الحكومية.لقد تبين من خلال البحث أن هناك العديد من التحديات التي تواجه العراق في مجال الرقابة المالية، مثل ضعف الشفافية في تخصيص الموارد وغياب المساءلة الحقيقية في بعض الأحيان. ومع ذلك، يمكن التغلب على هذه التحديات من خلال تبني أنظمة رقابة متطورة، وتعزيز دور الهيئات الرقابية، وضمان استدامة الشفافية في كافة العمليات الحكومية.

النتائج:

١. تحسين الشفافية والمساءلة: من خلال تقارير مالية دقيقة ومتاحة للجمهور، يمكن تعزيز المساءلة وتحقيق شفافية أكبر في تخصيص الموارد المالية.

٢. تقليل الهدر المالي: تطبيق آليات فعالة في الرقابة المالية، مثل التدقيق الإلكتروني ومراجعة الميزانية بشكل دوري، يسهم في تقليل الهدر المالي والتأكد من تخصيص الموارد في المجالات الأكثر حاجة.

٣. تعزيز كفاءة استخدام الموارد المالية: تطوير آليات إعداد الميزانية العامة وتخصيص الموارد وفقًا لأولويات التنمية يساعد في تحسين كفاءة استخدام الأموال العامة.

٤. دور التكنولوجيا في الرقابة المالية: يعد استخدام الأنظمة الرقمية والتحليل بالذكاء الاصطناعي من الأدوات الفعالة في تعزيز دقة الرقابة المالية والكشف المبكر عن المخالفات.

التوصيات:

١. تطوير الأنظمة المحاسبية الحكومية: يجب على العراق تحسين الأنظمة المحاسبية الإلكترونية لتعزيز الشفافية وتسهيل مراقبة النفقات العامة بشكل أكثر دقة.

٢. تعزيز دور الهيئات الرقابية: من الضروري منح الهيئات الرقابية مثل ديوان الرقابة المالية المزيد من الاستقلالية والموارد لتقوم بدورها في الرقابة على استخدام الموارد العامة.

٣. تشجيع مشاركة المجتمع المدني: ينبغي إشراك المجتمع المدني بشكل أكبر في عملية الرقابة المالية، مما يعزز من المساءلة الشعبية ويسهم في تقليل الفساد.

٤. تحسين تدريب الكوادر الحكومية: من المهم تحسين تدريب الموظفين الحكوميين في مجالات التدقيق والرقابة المالية لضمان كفاءة عالية في إدارة الأموال العامة.

٥. الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة: ينبغي على الحكومة العراقية تبني تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات الضخمة، والبلوك تشين في الرقابة المالية لتحسين الأداء وتعزيز الشفافية.

بتطبيق هذه التوصيات، يمكن تحسين فعالية الرقابة المالية في العراق بشكل ملموس، مما يعزز من استدامة التنمية الاقتصادية ويقلل من الفساد والهدر المالي في الموارد العامة.

هوامش البحث

١() محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي , مختار الصحاح , دار الكتاب العربي , بيروت , ١٩٨١ , ص٢٥٢.

٢() معجم الوسيط , إصدار الإدارة العامة للمعجمات وأحياء التراث, لا يوجد مكان الطبع , ١٩٨٩, ص٩٩٤.

٣() إبراهيم مصطفى , احمد حسن الزيات , حامد عبد القادر , محمد علي النجار , المعجم الوسيط , ج١ , دار الدعوة للنشر , تركيا , بدون سنة طبع , ص٣٦٣.

٤() جبران مسعود , الرائد معجم لغوي عصري , دار العلم للملايين , بيروت, لا توجد سنة طبع , ص٧٢٥.

٥() سورة النساء الآية (١).

٦() سورة المائدة الآية (١١٧).

٧() ابن منظور , لسان العرب , المجلد الأول , دار صادر , بيروت , ١٣٨٨هـ – ١٩٨٦م , ص٤٢٤.

٨() مكتب الدراسات والبحوث , القاموس المزدوج , دار الكتب العلمية , من دون ذكر سنة الطبع , ص١٤٠.

٩() د.يعقوب الرفاعي , أسعد الظفيري , الإدارة الحكومية والتنمية , ط١ , الكويت , ١٩٩٨, ٢٢٤.

١٠()حمدي سليمان القبيلات , الرقابة الإدارية والمالية على الأجهزة الحكومية (دراسة تحليلية وتطبيقية), ط١ , دار الثقافة للنشر والتوزيع , عمان , ١٩٩٨ , ص ١٤.

(١١) د.صلاح احمد السيد جودة , أصول الرقابة في النظم المعاصرة والشريعة الإسلامية (دراسة مقارنة) , ط١ , دار النهضة العربية , القاهرة , ٢٠١٢ , ص ١٢.

(1)Henri Fayol , General and Industrial Management , London ,1946 , p 107.

١٣() فؤاد العطار , مبادئ القانون الإداري , ط١ , دار النهضة العربية , القاهرة , ١٩٧٤ , ١٧٩.

١٤() د.محمد رسول العموري , الرقابة المالية العليا (دراسة مقارنة) , ط١ , منشورات الحلبي الحقوقية , لبنان , ٢٠٠٥ ,ص٢٥.

١٥() كريم جاسم عباس الربيعي , المعايير الرقابية للنظام المحاسبي الحكومي ودورها في حماية المال العام دراسة مقارنة , رسالة ماجستير , كلية الإدارة والاقتصاد ,جامعة بغداد , ٢٠٠٦ ,ص ٦٠.

١٦() د.ماهر موسى العبيدي , مبادئ الرقابة المالية , ط٣ , مطبعة المعارف , بغداد , ١٩٩١, ص٨.

١٧() د.فيصل فخري مراد , الرقابة المالية العليا نحو أسلوب متطور , بحث منشور في مجلة العلوم الإدارية , ١٩٧٨, ص٨٧.

١٨() نقلاً عن د.خالد عبد العظيم أبو غابه ود.حسني محمد جاد الرب , الأنفاق العام ومدى دور الدولة في الرقابة عليه , ط١ , دار الفكر الجامعي , الإسكندرية , ٢٠١١, ص ٨٥.

١٩() حبيب الهرمزي , الرقابة على المؤسسات العامة في التشريع العراقي , ط١ , مطبعة الأوقاف , بغداد , ١٩٧٧ , ص٦٨.

٢٠() د.محمود حسين الوادي , مبادى المالية العامة ,ط٢, دار المسيرة للنشر , عمان,٢٠١٠, ص١٧٣.

٢١() اصف محسن يونس , دور الرقابة المالية في تعزيز استخدام الموارد البشرية في القطاع الحكومي , بحث مقدم إلى المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية لنيل شهادة المحاسبة القانونية – جامعة بغداد , ٢٠٠٧ ,ص ٨.

٢٢() د.علي أنور العسكري , الرقابة المالية على الأموال العامة في مواجهة الأنشطة غير المشروعة , ط١ , مكتبة بستان المعرفة , الإسكندرية, ٢٠٠٨ , ١٦٥.

٢٣() حمدي سليمان القبيلات , مصدر سابق , ص٢٣. وكذلك عبد الرضا جمعة عريبي السراي , دور الرقابة المالية في عملية الاصلاح (دراسة تحليلية على عينة من تقارير ديوان الرقابة المالية في العراق) , بحث مقدم إلى هيئة الأمناء في المعهد العربي للمحاسبين القانونين وهو جزء من متطلبات نيل شهادة المحاسبة القانونية, بغداد , ٢٠٠٩, ص ٣٣.
٢٤. د.علي خطار شطناوي , مصدر سابق , ص٢٢.
٢٥. د.محمد علي الخلايلة , مصدر سابق , ص١١٣.
٢٦. محمد شاكر عصفور , أصول الموازنة العامة , ط٤ , دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع ,عمان , ٢٠١٢, ص١٤٨.
٢٧. د.عبد الرؤوف جابر , الرقابة المالية والمراقب المالي من الناحية النظرية , ط١ , دار النهضة العربية , بيروت , ٢٠٠٤ ,ص ٢٠.
٢٨. أيمن عودة المعالي , مصدر سابق , ص١٧٠.
٢٩. ابن منظور، لسان العرب: ج١٠، ص٢٣٢
٣٠. الفيروز اباد، «القاموس المحيط»: ص١٦٣٥
٣١. مصطفى واخرون، المعجم الوسيط: ص٩١
٣٢. علي عبد الله، الرقابة المالية وإدارة الموارد العامة"، دار الفكر العربي، ٢٠١٥، جمهورية العراق، ص١٩
٣٣. المادة ١١٠ من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥
٣٤. عبد الوهاب كاظم، المالية العامة والسياسة الاقتصادية في العراق، دار وائل للنشر، ٢٠١٨، : الأردن، ص١٥٥
٣٥. أحمد فؤاد،"الرقابة المالية في القطاع العام ، "دار الثقافة للنشر، ٢٠١٣، ص ٣١٧
٣٦. محمد عبد الرحمن،الإدارة المالية العامة في الحكومات ، "دار وائل للنشر، الأردن، ص١٩٤
٣٧ . المادة (١/١٥٠) من القانون المدني العراقي رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١
٣٨. ناصر الرفاعي إعداد الميزانية العامة في الحكومات"، دار الجامعة، دار المعارف٢٠١٧ ص١٥٢
٣٩. عبد الوهاب كاظم، المالية العامة والسياسة الاقتصادية في العراق، دار وائل للنشر، ٢٠١٨، : الأردن، ص١٥٥
٤٠. أحمد السعيد التكنولوجيا في الرقابة المالية: الأساليب والتطبيقات دار السلام مصر " ٢٠١٩ ص١٩
٤١. محمد الخصاونة ، المالية العامة: النظرية والتطبيق ، دار العلم والثقافة، مصر،، ٢٠١٣ ص ١١١
٤٢. محمد مهدي السهلي، دور الرقابة المالية في تحسين كفاءة الحكومة في إدارة الموارد المالية"، دار الجامعة للنشر، مصر، ٢٠١١ ، ص١٤٢
٤٣. عبد الحق متولي، تحقيق الشفافية في إدارة الأموال العامة" دار النهضة، ١٩٩٩، ص١٤٢
٤٤. ناصر الرفاعي إعداد الميزانية العامة في الحكومات"، دار الجامعة، دار المعارف٢٠١٧ ص١٥٢
٤٥. عبد الوهاب كاظم، المالية العامة والسياسة الاقتصادية في العراق، دار وائل للنشر، ٢٠١٨، : الأردن، ص١٥٥